شح السيولة يجبر منتجي النفط الصخري على بيع أصولهم

شح السيولة يواجه منتجي النفط والغاز الصخري من خلال استنزافهم جراء انخفاض أسعار النفط في ظل تمسك دول مجموعة أوبيك بعدم خفض كميات الإنتاج، ما كبد منتجي النفط الصخري في أميركا الشمالية الكثير من الخسائر وجعلهم يبيعون خطوط الأنابيب ومحطات معالجة النفط الصخري، وفقا لبلومبيرغ.
فقد انضم مؤخرا لهؤلاء، ممن بدأوا في بيع أصولهم وإعلان إفلاسهم، عملاق النفط الصخري هارولد حام، والشركة العملاقة للغاز الصخري انكانا كورب، لبيع أصولهم الأكثر قيمة لديهم، فيما كانوا هم من ضمن الأكثر صمودا في ظل انهيار أسعار النفط.

● مدحت فاخوري

توجه جديد بين خيارات عدة لعدم اللجوء للاحتياطي العام

الحكومة تلجأ للخيار الأوفر لسد العجز.. سحب ودائع حكومية من البنوك

محمود فاروق

كشفت مصادر حكومية لـ «الأنباء» عن توجه حكومي لتمويل العجز التقديري في موازنة 2016/2015 المتوقع ان يصل إلى 6 مليارات دينار من خلال سحب ودائع حكومية من البنوك الكويتية التي تصل لنحو 5,3 مليارات دينار، حسب آخر بيانات متاحة من بنك الكويت المركزي. وقالت المصادر أن هذا التوجه موجود اضافة الى التوجه الآخر الذي تم تداوله مؤخرا حول الاقتراض من البنوك لسد العجز.
وحسب بيانات جمعتها «الأنباء» فإن هناك نحو 60٪ من الودائع هي لأجل 6 أشهر، وهو ما يعني أن هناك نحو 3 مليارات دينار مرشح السحب منها في الاشهر المقبلة من البنوك في حال اضطرت الحكومة لتمويل العجز عبر هذا الخيار، وقالت المصادر أن التوجه جاء بناء على عدة معطيات أبرزها:
ـ انخفاض التكلفة على الحكومة في حال سحب الودائع مقارنة مع الاقتراض.
ـ تدني العائد على الودائع الحكومية الموجودة في البنوك.
ـ تحسن وضعية البنوك وانتفاء أسباب بقاء الودائع بعد انتهاء آثار الأزمة المالية العالمية وتمتع البنوك بسيولة مرتفعة لدرجة أن بعض البنوك ترفض تلقي بعض الودائع.
ـ عدم اللجوء إلى الاحتياطي العام لتمويل العجز.

لا أثر كبير على البنوك لوجود سيولة ضخمة لديها

الحكومة تهدف إلى ترك مجال أكبر للبنوك لتمويل مشاريع التنمية

بعد القرار الحكومي.. تنافس متوقع لجذب الودائع بأسعار تفضيلية

وأوضحت المصادر ان خطوة سحب الودائع الحكومية من البنوك ستلحق بها اللجوء إلى الاقتراض من البنوك الكويتية، في حال الحصول على أسعار تفضيلية. وقالت المصادر أن الحكومة حريصة على ترك مساحة كافية للبنوك الكويتية لتمويل مشاريع التنمية الحكومية الضخمة الموجودة في خطة التنمية، وعلى رأسها مشروع الوقود البيئي البالغة تكلفته الاجمالية 4,3 مليارات دينار، كما أن الحكومة حريصة على توفير السيولة اللازمة للمشاريع الأخرى في الخطة التنموية.
واضاف ان وزارة المالية، والبنك المركزي مازالا يبحثا الأمر من جميع جوانبه لتمويل موازنة العام المالي المقبل 2016/2015 وآلية اللجوء إلى البنوك، وكيفية الخروج من أزمة العجز «في حال تحققه» بأقل كلفة. وتوقع خبير مصرفي أن يؤدي سحب الودائع الحكومية الى ارتفاع نسبة القروض الى الودائع «حاليا اقل من 80٪»، وقد تفتح مجالا للمنافسة بين البنوك على جذب الودائع بأسعار تفضيلية، وهو أمر في مصلحة المودعين خصوصا أن الاسعار حاليا منخفضة.
وحول ما سيترتب على سحب الودائع من البنوك، قال الخبير ان عملية سحب الودائع لن تكون لها تأثيرات كبيرة على القطاع المصرفي نظرا لوجود سيولة عالية لدى المصارف، وأيضا لا تأثير من حيث تخلي الحكومة عن البنوك لأن البنوك لم تعد حاليا بأوضاع شبيهة بالأزمة المالية عندما اضطرت الحكومة الى إيداع مليارات لكي تحمي البنوك من اي عمليات سحب سريعة نتيجة الأزمة وتأثيراتها على البنوك.
كما أن البنوك تجاوزت الأزمة الآن وعادت للأرباح الكبيرة والتوزيعات النقدية الجيدة. كما لفتت المصادر أن السحب سيتم في حال الاتفاق على هذا الأمر بشكل تدريجي. وتبلغ الايرادات المتوقعة لموازنة 2016/2015 نحو 13,2 مليار دينار «الايرادات النفطية وغير النفطية» على اعتبار تحديد سعر 45 دولارا لبرميل النفط، في حين تقدر المصروفات بنحو 19 مليارا، ما يعني وجود عجز مبدئي بنحو 6 مليارات دينار.

كويتي يعرض منتجات وطنية في المعرض الدولي للسياحة في مدريد..وتتوقع الكويت ان تسجل عجزا في ميزانيتها هذه السنة وتتطلع لتنويع مصادر الدخل وفتح فرص اكبر للمواطنين بالقطاع الخاص (أ.ف.ب)

9 مصاف في الولايات المتحدة الأميركية تدخل في إضراب كبير وذلك بعد فشل التوصل لاتفاق بعد انتهاء عقود العمل معً كبرى الشركات العاملة في قطاع النفط، وفي الإطار مجموعة من العمال في مصفاة تيسورو في ولاية كاليفورنيا يحملون لافتات يطالبون من خلالها العدالة في العمل (رويترز)

أكبر زيادة للنفط الكويتي بالغا 45,97 دولارا للبرميل

المضاربون يلعبون بالنفط و4٪ ارتفاع في أسعار الخام

وكالات: بعد موجة من الانخفاضات الحادة حقق النفط قفزة سريعة في الأسواق العالمية، حيث ارتفع خام برنت دولارين في العقود الآجلة إلى 56,75 دولارا للبرميل، وارتفع سعر برميل النفط الكويتي 3,43 دولارات في تداولات أمس الأول ليستقر عند مستوى 45,97 دولارا مقارنة بـ42,54 دولارا للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وتخطى ارتفاع النفط أكثر من 4٪، وذلك تحت ضغط من دخول المضاربين للسوق وبقوة، حيث رأى بعض المحللين انه لا توجد أي عوامل منطقية تقف وراء هذا الانتعاش في السوق، إضافة إلى الانخفاض الكبير في منصات الحفر في الولايات المتحدة المستمر منذ العام الماضي.
وذكر المحللون أن هذا الارتفاع الكبير في أسعار النفط مرده إلى توقعات بنهاية موجة انخفاض الأسعار التي تعرضت لها السوق النفطية العالمية منذ نحو سبعة أشهر وتسببت في خسارة سعر برميل النفط بنحو 60٪.
حيث يؤكد الخبير في شؤون النفط والطاقة محمد الشطي، أن موازنة أكثر من 30٪ من الشركات المنتجة للنفط في أميركا قد انخفضت بنسبة 24٪ للعام الحالي، في حين جنبت شركات مليارات الدولارات بعد الانخفاض الحاد للأسعار.
وأوردت «رويترز»أمس أن مجموعة «بي جي» البريطانية خفضت قيمة أعمالها بنحو 6 مليارات دولار في 2014 على خلفية الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وهو ما أجبرها على تقليص ميزانية الاستثمار في 2015 بحوالي 30٪ مقارنة مع العام السابق.
وعلى صعيد ارتفاع الأسعار يؤكد المحللون أن تعرض السوق لخسارة زادت عن 60٪ سيترك أثرا بالغا في أرباح شركات النفط العالمية، خاصة للربع الأول من العام الحالي.
إلا أن الخبير في استراتيجيات النفط ورئيس شركة الشرق للاستشارات البترولية، د.عبدالسميع بهبهاني، أكد أن هذه القفزة في الأسعار جاءت بفعل المضاربات، الأمر الذي تسبب في ارتفاعات غير منطقية في أسعار النفط، وليس كما يشاع بشأن الشركات العاملة في النفط الصخري وتوقف عمل بعضها فهذا غير صحيح، موضحا أن توقف بعض أبراج الحفر جاء بسبب نقلها للعمل في أماكن أخرى، وهو ما يجعلها تدخل في فترة عطلة اعتقد البعض أنه توقف تام عن الإنتاج والعمل.
هذا وقد أعلن مسؤولو نقابات عمالية أميركية الدخول في إضراب كبير في تسع مصافي نفط أميركية، بعد الفشل في التوصل لاتفاق مع كبرى الشركات العاملة في قطاع النفط الأميركي.
ويمثل هذا أول إضراب يشهده قطاع النفط الأميركي في جميع أنحاء البلاد منذ عام 1980، ويطال منشآت تمثل مجتمعة أكثر من 10٪ من قدرة مصافي النفط الأميركية، وكان اتحاد عمال الصلب المتحدين قد بدأ الإضراب، الأحد، وذلك لعدم التوصل لاتفاق بعد انتهاء عقود العمال الحالية، رغم وجود خمسة مقترحات لإنهاء الأزمة.
وقالت شركة رويال داتش شل، التي كانت تقود المفاوضات الصناعية، إنها «تأمل استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن».
وفي سياق متصل، أعلنت شركة النفط البريطانية العملاقة بي.بي تحقيق أرباح فاقت التوقعات في الربع الأخير من عام 2014 في الوقت الذي جنبت فيه مخصصات قيمتها 3,6 مليارات دولار لتغطية انخفاض قيمة أصول وخفضت الإنفاق الرأسمالي بسبب تراجع أسعار النفط.
وبلغت الأرباح الأساسية للشركة 2,2 مليار دولار مقارنة مع توقعات بربح 1,5 مليار دولار، وقفز سهم الشركة أكثر من 5٪ عند الفتح متفوقا على أداء مؤشر قطاعي النفط والغاز الأوروبي.